

وقائع "لقاء الخبراء" في معهد التخطيط القومي

2017/2016

المشرف العلمي والمنسق العام

أ.د. محمد عبد الشفيق عيسى

اللقاء الأول

(الوضع الحالي للجنه المصري وبعض آليات العلاج)

2016/11/8

(الوضع الحالي للجنيه المصري وبعض آليات العلاج)

في إطار النشاط العلمي لمعهد التخطيط القومي ، تم عقد الحلقة الأولى من " لقاء الخبراء " للعام العلمي 2017/2016 وذلك يوم الثلاثاء 8 نوفمبر الجاري حول قضية (الوضع الحالي للجنيه المصري وبعض آليات العلاج) .

وحضر هذه الحلقة قرابة عشرين عضواً للهيئة العلمية بالمعهد بالإضافة إلى بعض المشاركين المتخصصين من خارج المعهد .

وقد جرى حوار معمق بين الحاضرين علي أساس ورقة عمل مقدمة من أحد أساتذة الاقتصاد في المعهد كما قدم أحد الأساتذة التعقيب الرئيسي على الورقة بالإضافة إلى معقب آخر من خارج المعهد .

تناولت المناقشات وفق ورقة العمل والتعقيب الموضوعات التالية :

- الوضع التاريخي لسعر الصرف منذ عام 2003 .
- تعويم الجنيه وانعكاساته الأولية .
- الآثار المحتملة للتعويم .
- بعض آليات العلاج .

وفيما يلي أهم النتائج التي توصل إليها لقاء الخبراء وفق ما تقدم .

أولاً : الوضع التاريخي لسعر الصرف وتطور قيمة العملة المحلية ، و يلاحظ ما يلي :

1- الانخفاض المتتالي وبشكل منتظم لقيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية القوية وخاصة الدولار الأمريكي ، نتيجة لموقع الاقتصاد المصري المقارن على المستوى العالمي ، وعدم انتهاج سياسات اقتصادية مستدامة لتحقيق التنمية .

2- تم اتباع طرق مختلفة لتحديد سعر الصرف ، حيث طبق نظام " التعويم المدار " عموماً منذ 2003 وسمح بهامش لتذبذب سعر الصرف ، مع تدخل السلطات النقدية لضمان التحرك ضمن هذا الهامش .

وكان لهذا النظام آثار متباينة ، حيث اعتبر سعر الصرف والحفاظ علي قيمة معينة للجنيه مقابل الدولار المعيار الرئيسي لمدى نجاح السياسة الاقتصادية بوجه عام . وقد حدثت تقلبات دورية عديدة في ظل النظام المذكور حتى 2011 .

منذ يناير 2011 ، ومن خلال " التجربة والخطأ " ، حدث اقتراب من الطريقة المسماة " الربط الزاحف " من خلال السماح بخفض تدريجي لقيمة الجنيه (أمام الدولار) وفق التغير ، بالانخفاض ، في مستوى الاحتياطات النقدية .

ثانياً : تعويم الجنيه مؤخراً وانعكاساته الأولية :

أعلن مؤخراً عن تبني نظام "التعويم الحر" عن طريق تحديد قيمة الجنيه وفق توازنات قوى العرض والطلب بدون تدخل السلطات النقدية، وفق ما تظهره مؤشرات التعامل بين البنوك (إنترنتك) .

بالتزامن مع التحرير الكامل لسعر الصرف ، قرر البنك المركزي رفع سعر الفائدة علي الإيداع والاقراض الي 14.75 % و 15.75% علي التوالي ، وطرح شهادات ادخارية بسعر فائدة مرتفع يصل الي 20% . و عقب اتخاذ الإجراءات الأخيرة حدثت زيادة ملموسة في حركة تنازل الحائزين المقيمين عن الدولار ، من خلال الجهاز المصرفي ، وان لم يقابل شراء البنوك للدولار تصرف مقابل بالبيع؛ وحدث إقبال قوى علي اقتناء الشهادات الادخارية الجديدة ، مع ملاحظة رفع سعر الفائدة علي شهادات استثمار قناة السويس الجديدة الي 15.25% . ولم تتوفر حتى الآن بيانات دقيقة عن التحركات السابقة .

عقب قرارات البنك المركزي ، تم خفض دعم الطاقة علي المنتجات البترولية ، وكان سبقها الإعلان عن مد العمل بإيقاف الضريبة علي أرباح التعاملات في البورصة لمدة ثلاث سنوات إضافية ، وعودة العمل بالاعفاءات الضريبية لمدة خمس سنوات للاستثمارات الجديدة في القطاع الزراعي .

وعن الطريقة التي اتبعت لإصدار وإعلان القرارات الجديدة ، ارتأى البعض، من المتحاورين في إطار "لقاء الخبراء" ألا غبار عليها ، بينما رأى بعض آخر أنه كان يفصل عدم إبداء النية مسبقاً لخفض قيمة الجنيه، تجنباً لتحركات المضاربين علي العملة، وهو ما يبدو أنه قد حدث بالفعل .

ورأى عدد من الخبراء الحاضرين أنه ربما كان من الأفضل أيضا تجزئة حزمة القرارات الاقتصادية الأخيرة ، بحيث لا يتم اصدارها في توقيت متقارب ، تجنباً لأثر مفاجيء بالارتفاع على مستويات أسعار المستهلكين .

وكان هناك اتجاه لدى العديد من الخبراء المشاركين في الحوار بأنه يفضل العمل بالتوازي على مسارين : تصحيح قيمة العملة بالاقتراب من سعر الصرف التوازني الحقيقي بطريقة مرنة ، جنباً إلى جنب مع استخدام أدوات السياسة المالية بفاعلية لتحقيق مزيد من إجراءات العدالة الاجتماعية .

وأعرب بعض الخبراء عن الخشية من حدوث موجة من "التضخم الجامح" على إثر القرارات الأخيرة ، كما تمت الإشارة إلى ضرورة الاستفادة من الدروس الإيجابية والسلبية للتجربة السابقة مع صندوق النقد الدولي خلال التسعينات من القرن المنصرم .

ثالثا : الآثار المحتملة للتعويم. أسفرت المناقشات على اساس ورقة العمل والتعقيبات عن عدة ملاحظات:

1- من المتوقع حدوث "تضخم مرتفع" خلال الربع الأخير من السنة الحالية في ضوء ضعف استجابة الصادرات والواردات للتغير في قيمة العملة المحلية ، مع الأخذ في الاعتبار ارتفاع المكون الاستيرادي للصادرات وصعوبة تحويل الطلب من السلع المستوردة إلى المنتجة محليا .

2- احتمال حدوث موجة معينة من الركود الاقتصادي، حيث قد يترتب على التخوف من التضخم الامتناع عن البيع والشراء وربما إفلاس بعض الشركات (ذات المديونية بالعملات الأجنبية) واحتمال حدوث موجات من التعثر في ظل ارتفاع معدلات الفائدة على القروض وتراجع بعض الاستثمارات المحلية الخاصة بما لذلك من انعكاسات علي معدلات البطالة والتشغيل خلال الشهور القليلة القادمة . ولكن من المتوقع في الأجل المتوسط -مع النجاح في تحسين التنافسية التصديرية والالتزام بمواصفات الجودة والمواصفات الصحية والبيئية والتحسين النوعي لمناخ الاستثمار - أن تتحسن مؤشرات النمو الاقتصادي وتعود معدلات البطالة إلى مستوياتها المعتدلة . و يتطلب ذلك تشجيع الاستثمارات الخاصة بالتوافق مع الجهاز المصرفي، خاصة مع التخوفات بتراجع نسبي في مؤشرات الاستثمار المباشر مع ظروف الركود الاقتصادي العالمي وغير ذلك.

3- الآثار على الموازنة العامة: يتعين هنا النظر بدقة في الآثار على الموازنة العامة، بناء علي دراسة علمية دقيقة. وتتوقف هذه الآثار على مدى الزيادة المتوقعة في الإيرادات مع تطبيق السياسات التكميلية (فرض ضرائب جديدة - رفع الدعم عن الطاقة - الارتفاع في الرسوم الجمركية - حجم الواردات) وكذلك التحسن المحتمل في أسعار النفط ورسوم المرور في قناة السويس وصادرات البترول مع عدم تجاهل الزيادات المتوقعة في مدفوعات أقساط وخدمة الدين الخارجية وتكلفة الواردات الأساسية والمواد الخام والسلع الرأسمالية.

4- من المتوقع بدرجة عالية حدوث أضرار بالغة تلحق بأصحاب الدخل الثابتة من العاملين في الجهاز الإداري وقطاع الأعمال العام والخاص وأصحاب الدخل المحدودة عموماً والفئات المهمشة، وهو ما يستلزم إجراء حوار مجتمعي وتوفير قواعد بيانات دقيقة لمستحقي الدعم والإعانة ومتابعة وضبط أسعار السلع الأساسية.

رابعاً: بعض آليات العلاج :

1. في إطار السياسة النقدية :

- أ. لتجنب التقلبات في سعر صرف الجنيه بعد التعويم يتعين تحديد هوامش للتعويم بحيث تكون هذه الهوامش زاحفة ويظل مركزها قريباً من سعر الصرف التوازني المقدر حتى يمكن تجنب التقلبات في المدى المتوسط والدفاع عن حدود الهامش ، وهذا مسموح به في كافة أنظمة سعر الصرف حتى في الدول الصناعية الكبرى القائمة على اقتصاديات السوق .
- ب. اتباع مدخل حذر تجاه رفع أسعار الفائدة تجنباً للتأثر السلبي علي التوسع في المشروعات والاستثمارات الجديدة ، برغم المزايا المتضمنة في الحفاظ علي عائد موجب لإيداعات القطاع العائلي بحكم ارتفاع سعر الفائدة الإسمي عن معدل التضخم .

2. في إطار السياسة المالية

- أ. زيادة الانفاق العام في البنية الاجتماعية وقطاعات الخدمات الاجتماعية – التعليم والصحة والإسكان الاجتماعي .
- ب. تصميم وتنفيذ برامج لدعم التشغيل وتحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- ج. النظر في اعادة فرض ضرائب على الأرباح قصيرة الأجل في البورصة ، مع اعفاء المستثمر الذي يحتفظ بالسهم لمدة عام منعاً للمضاربة .
- د. زيادة كفاءة تحصيل الضريبة العقارية ، وضريبة القيمة المضافة ، وسد منافذ التهرب الضريبي ، وتحصيل المتأخرات الضريبية .
- هـ. دراسة إمكانية إدخال ضرائب جديدة معمول بها في العديد من دول العالم مثل ضريبة الثروة ، والنظر في إمكان اعادة العمل بـضرائب التركات ورسم الأيلولة .
- و. تطوير الضرائب التصاعدية علي الدخل ، بادخال شرائح جديدة ورفع سقفها عن الحد الأقصى المعمول به حالياً (22.5%) بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية .
- ز. النظر في رفع حد الإعفاء الضريبي علي الدخل لكاسبي الأجور والمرتببات .
- ح. اعادة النظر في خفض الدعم علي الوقود وخاصة البنزين 80 والسولار والمازوت ، مع النظر في تطبيق منظومة الكروت الذكية .
- ط. اعادة النظر في اسعار الغاز الطبيعي الموردة للمصانع ولحائزي السيارات العاملة بالغاز ، سواء منها المخصصة لنقل الأشخاص أو نقل البضائع .

3. في إطار السياسة التجارية :

- أ. ترشيد الواردات بما يضمن حفز الصناعات المخصصة لإنتاج سلع بديلة للواردات ووضع ترتيبات مناسبة لانتظام الجهاز الإنتاجي في مجال الصناعة من خلال ضمان توريد مستلزمات الإنتاج ، والآلات والمعدات .
- ب. النظر في فرض رسوم الإغراق ، ورسوم الحماية من (فيضان السلع الأجنبية) بما يتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، لصالح الإنتاج المحلي وفق أولويات محددة للسياسة التنموية والتصنيعية.
- ج. دراسة امكانية تأسيس شركة للتجارة الخارجية في اطار المنطقة العربية والقارة الإفريقية ، بالتوازي مع تطوير وسائل مناسبة لتسوية المدفوعات بنظام المقاصة، على أساسا ثنائي ومتعدد الأطراف.

4. إعادة الهيكلة القطاعية للنتاج المحلي الإجمالي، من خلال :

- أ- إعادة تأهيل قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات التكنولوجية كمصادر رئيسية للتشغيل والنمو .
- ب- توفير الائتمان بأسعار فائدة تفضلية للقطاعات ذات الأهمية الإستراتيجية ، مع تفعيل مبادرة البنك المركزي لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنح القروض بأسعار فائدة مخفضة (5%) .